تقرير تقصي

شبهات خطيرة في صفقة اقتناء 300 حافلة مستعملة لفائدة شركة النقل بتونس بالتفاوض المباشر

تونس في 17 نوفمبر 2022

على إثر التصريح الصحفي للمكلفة بالإعلام بشركة نقل تونس بتاريخ 03 نوفمبر 2022 الذي زعمت من خلاله أن شركة نقل تونس بصدد وضع اللمسات الأخيرة لصفقة اقتناء 300 حافلة مستعملة بالتفاوض المباشر مع الوكالة المستقلة للنقل باريس RATP، كما رجحت فيه وصول 120 حافلة إلى الشركة قبل موفي السنة الحالية(انظر المرفق) . يهم مرصد رقابة أن يوضح للعموم أن ملف هذه الصفقة البالغ قيمتها أكثر من 15 مليون دينار تشوبه شبهات عديدة تحرى فيها المرصد خلال الاسابيع الماضية واليكم التفاصيل:

1- تم اتخاذ قرار المضي في الصفقة في مجلس الوزاري مخصص للنظر في وضعية شركة النقل بتونس انعقد بتاريخ 27 أفريل 2022. وكان مرصد رقابة قد وضح للرأي العام مباشرة اثر انعقاد المجلس الوزاري المذكور أنه انعقد على خلاف الصيغ القانونية برئاسة الكاتبة العامة للحكومة سارة رجب (المعفاة من مهامها أخيرا)، عوض السيدة رئيسة الحكومة كما ينص على ذلك التشريع الراهن.

وقد وجه المرصد طلب نفاذ لرئيسة الحكومة لمطالبتها بالاطار القانوني والترتيبي الذي تم اعتماده لترأس سارة رجب للجلسة المذكورة ومجالس وزارية أخرى تتعلق بالنظر في وضعية عدد من المنشآت العمومية. فأكدت سارة رجب في مراسلة رسمية موجهة الى المرصد أنها لا تتحوز على الوثائق المطلوبة وأن الجلسة التي ترأستها هي جلسة فنية تقنية لم يترتب عليها اتخاذ قرارات (انظر المرفق). وهي مغالطة كبرى باعتبار ان المجلس الوزاري المذكور وافق على المقترحات الواردة في العرض بما فيها اقتناء حافلات مستعملة (الصفحة الأخيرة من محضر الجلسة). وقد قام مرصد رقابة آنذاك بتوجيه مراسلة الى السيد رئيس الجمهورية لاعلامه بذلك التجاوز الخطير للصلاحيات.

2- محضر جلسة المجلس الوزراي المذكور يؤكد أنه تم الدفع من طرف الكاتبة العامة للحكومة سارة رجب نحو فكرة التفاوض المباشر مع مزود بعينه. حيث أشارت الى ضرورة الاستفادة من برنامج الوكالة المستقلة للنقل بباريس (RATP) للتخلي نهائيا عن استعمال الحافلات التي تعمل بالغازوال في أفق 2029 (صفحة 22 من محضر الجلسة)

3- مرصد رقابة يؤكد أن برنامج التخلي عن الحافلات التي تعمل بالغازوال يشمل كل شركات النقل البري في الفضاء الأوروبي، وليس فقط الشركة الفرنسية، تطبيقا لقرار البرلمان الاوروبي عدد 2019/1161 الصادر في 20 جوان 2019. وبالتالي ليس هناك أي مبرر في حصر التفاوض في المزود الفرنسي.

4- اقتناء الحافلات المستعملة يخضع لترخيص استثنائي من رئاسة الحكومة بعد تقديم دراسة مالية وفنية معمقة في الغرض تطبيقا لمقتضيات منشور الوزير الأول عدد 43 بتاريخ 21 سبتمبر 1971 المتعلق باقتناء المعدات المستعملة. وبناء عليه فان أي دراسة مالية وفنية في الغرض يجب ان تأخذ بعين الاعتبار تقييم نجاعة ومردودية الصفقات السابقة، استنادا الى ملفات الختم النهائي للصفقات الخاصة.

وفي هذا الاطار تقدم مرصد رقابة بطلب نفاذ الى المعلومة الى السيد وزير النقل بتاريخ 10جوان 2022 للحصول على هذه التقارير، الا أن إجابة وزارة النقل بتاريخ 14 جويلية 2022 تضمنت ما يفيد عدم ختم الصفقات السابقة (انظر النفاذ مع الإجابة)

5- رغم ذلك قامت الكاتبة العامة السابقة للحكومة سارة رجب بمنح الترخيص سالف الذكر نيابة عن رئيسة الحكومة بمقتضى المراسلة الموجهة الى وزير النقل بتاريخ 22 أوت 2022. ليتم الالتجاء مباشرة بداية من يوم 23 أوت 2022 إلى التفاوض مع الشركة الفرنسية، دون طلب عروض، ودون ذكر الأسباب الفنية التي أدت لذلك، ودون التأكد من عدم وجود مزودين آخرين لهم القدرة على تسديد حاجيات المشتري العمومي بنفس الشروط أو بشروط أفضل.

6- تبين لنا أن الاتفاق الذي تم التوصل اليه فيه شروط قاسية من مثل عدم تقديم المزود لضمان بنكي بحجة أن الصفقة لم تتم عبر طلب عروض. كما أن المزود رفض تقديم ضمان عام للحافلات موضوع الصفقة، واكتفى بضمان قصير في حالات العطب القصوى، ورفض الاستجابة للشروط الفنية المطلوبة ولم يتجاوب بخصوص معايير عدم المطابقة الفنية، ورفع سعر البيع بما يقارب 50٪ مقارنة باسعار صفقة شراء نفس النوع من الحافلات التي حصلت في 2015، مع التنصيص أن الأسعار ثابتة وغير قابلة للمراجعة. وهو ما يجعل الصفقة محفوفة بالمخاطر في علاقة بالجودة اللازمة للحافلات المستعملة، وغير مضمونة النتائج من حيث نجاعتها وكلفتها وكلفة الصيانة، كما حصل في إطار الصفقة السابقة مع نفس المزود.

7- المزود الفرنسي لم يعبر على قدرته على توفير العدد المطلوب من الحافلات مما يعني ان المشتري العمومي يتجه الى ابرام صفقة مشروطة مبنية على عناصر غير مؤكدة ولا يتحكم فيها أي طرف ودون ضمانات.

8- كلفة نقل الحافلات التي تم التوصل إليها مرتفعة جدا، وتصريح المزود الفرنسي بأنها قابلة للمراجعة هو بناء على معايير غير محددة

9- شركة النقل بتونس دخلت في عملية التفاوض المباشر، بعد تلقيه موافقة رئاسة الحكومة وهيئة الطلب العمومي، دون تحديد الجهة الممولة للصفقة، ودون تقديم أي معطيات بخصوص قيمة القرض ونسبة الفائدة ومدة السداد.

10- علما وأن مرصد رقابة تحصل على تقرير رقابي بتاريخ 3 نوفمبر 2022 يتعلق بالصفقة المذكورة جاء مؤكدا لجميع الاخلالات والشبهات السالف ذكرها. وجاءت أجوبة شركة النقل بتونس بخصوصه التساؤلات الواردة في التقرير بمثابة الفضيحة. حيث وعلى سبيل المثال أجابت الشركة ان اللجوء الى التفاوض المباشر مع المزود الفرنسي دون تفعيل المنافسة جاء بعد القيام ببحث حول أسعار الحافلات المستعملة على مواقع انترنات.

11- مرصد رقابة يستغرب تماما موقف الهيئة العليا للطلب العمومي بابداء الرأي بالموافقة على الصفقة بعد اطلاعها على كل الاخلالات المذكورة. ويؤكد أن مراسلة رئيس الهيئة خالد العربي الى شركة النقل بتونس بتاريخ 11 نوفمبر 2022 فيها مخالفة صارخة للقوانين والتراتيب الجاري بها العمل وشبهة تواطؤ جدية.

المرصد بصدد اعداد الإجراءات القانونية اللازمة وسيعلم الرأي العام بها وبتفاصيل أخرى في الابان.

المكلّفة بالإعلام بنقل تونس: اقتناء 300 حافلة مستعملة من فرنسا (فيديو)

11:11 03/11/2022

أعلنت المكلفة بالإعلام بشركة نقل تونس حياة الشمطوري في تصريح لبرنامج صباح الناس اليوم الخميس 3 نوفمبر 2022، أن شركة نقل تونس تعمل حاليا على وضع اللمسات الأخيرة لصفقة اقتناء 300 حافلة مستعملة من فرنسا لتعزيز الأسطول مرجحة وصول 120 حافلة إلى تونس قبل موفى السنة الحالية.

ونفت وجود تقصير من قبل الشركة في علاقة بتأخر صرف أجور الأعوان، مشيرة إلى أن الأمر مرتبط بالوضع المالي للبلاد.

وأكّدت الشمطوري أنه تم تنزيل مرتبات الأعوان في حساباتهم وذلك على إثر الجلسة التفاوضية التي جمعت أمس ممثلي الإدارة العامة للشركة والطرف النقابي.

الجمهورية التونسية
رئاسة الحكومة
الكتابة العامة للحكومة
حليف برهما وضابط العمل الحكومي

محضر
المجلس الوزاري
ليوم الأربعاء 27 أفريل 2022

الموضوع: وضعية شركة نقل تونس

بتفويض من **السيدة رئيسة الحكومة**، أشرفت **السيدة سارة رجب، الكاتبة العامة للحكومة**، يوم الأربعاء 27 أفريل 2022 بقصر الحكومة بالقصبة على مجلس وزاري خُصّص للنظر في وضعية شركة نقل تونس، وذلك بحضور السّيدات والسّادة:

- عماد مميش — وزير الدفاع الوطني
- عثمان الجرندي — وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج
- سهام البوغديري نمصية — وزيرة المالية
- سمير سعيد — وزير الاقتصاد والتخطيط
- نائلة نويرة القنجي — وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة
- فضيلة الرابحي — وزيرة التجارة وتنمية الصادرات
- فتحي السلاوتي — وزير التربية
- منصف بوكثير — وزير التعليم العالي والبحث العلمي
- ربيع المجيدي — وزير النقل
- سارة الزعفراني الزنزري — وزيرة التجهيز والإسكان
- محمد الرقيق — وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية
- ليلى الشيخاوي — وزيرة البيئة
- محمد المعز بلحسين — وزير السياحة
- إبراهيم الشائبي — وزير الشؤون الدينية
- آمال بن الحاج — وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن
- حياة قطاط القرمازي — وزيرة الشؤون الثقافية
- نصر الدين النصيبي — وزير التشغيل والتكوين المهني
- سامية الشرفي قدور — مستشارة لدى رئيسة الحكومة
- سليم الهنتاتي — رئيس هيئة الرقابة العامة للمصالح العمومية
- خالد العربي — رئيس الهيئة العليا للطلب العمومي
- عاطف المجدوب — رئيس الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص
- كوثر ناجي — رئيسة الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية

واقترح لجوء الشركة إلى مناولة صيانة الحافلات عبر آلية الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، إضافة إلى التوجه نحو اعتماد الرقمنة عبر نظام معلومات موجّه لفائدة المسافرين، مع إمكانية الاستعانة للغرض بالباعثين الشبان في مجال تطوير التطبيقات الإعلامية، إضافة إلى إمكانية الاستفادة من واقيات الحافلات بالمحطات (les abris bus) من خلال تركيز لافتات إشهارية إلكترونية، والتي من شأنها أن توفّر عائدات مالية هامة وإضافية لشركة نقل تونس.

وتساءل، من جهة أخرى، حول وضعية المقر القديم للشركة بشارع الحبيب بورقيبة وإمكانية استغلاله أو تثمينه.

وأوضح أن تكلفة صيانة الحافلات المستعملة أقلّ من تكلفة صيانة الحافلات الجديدة ومن شأن هذا الأمر أن يشجّع على المضيّ في هذا التوجّه.

وأشارت **السيدة سارة رجب، الكاتبة العامة للحكومة**، بخصوص مقترح اقتناء الحافلات المستعملة، إلى وجود منافسة من قبل بعض الدول، على غرار المغرب وارتفاع الإقبال على هذه الحافلات، خاصة من فرنسا، عبر الاستفادة من برنامج الوكالة المستقلة للنقل بباريس (RATP) للتخلي نهائيا عن استعمال الحافلات التي تعمل بالغازوال في أفق سنة 2029.

وبيّنت، بخصوص إفراد حافلات النقل العمومي بتونس العاصمة بمسارات خاصة بها، أنه تمّ العمل في وقت سابق على إعداد دراسة أفضت إلى إمكانية تخصيص 14 محورا على امتداد 90 كم، غير أنه تمّ التخلي عن هذا التوجه، وأكّدت على أهمية التنسيق بين الوزارات المتدخلة في هذا الخصوص.

وفي إطار ردّه على الملاحظات المبداة خلال الجلسة، أشار **السيد الرئيس المدير العام لشركة نقل تونس**، إلى أنّ الشركة تعمل في محيط تنافسي، علما أن القطاع الخاص يتواجد بنسبة قليلة في قطاع النقل باعتبار الالتزامات الهامة المحمولة على كاهله ومن ضمنها الالتزام بتحقيق استثمارات سنويا في البنية التحتية، وذلك رغم التعريفة المرتفعة التي يعتمدها مقارنة بالتعريفة المعتمدة من قبل الشركة.

وأوضح في خصوص نقل التلاميذ والطلبة في إطار الإعداد للعودة الدراسية، أنه تمّ تخصيص 176 حافلة وسيتمّ التنسيق مع وزارتي التربية والتعليم العالي والبحث العلمي فيما يتعلق بتعزيز عرض النقل استجابة للطلبات الجديدة، وذلك بإحداث خطوط إضافية للنقل الخاص بهذه الشريحة.

وبعد مزيد التداول والنقاش، أقرّ المجلس ما يلي:

1. الموافقة على المقترحات الواردة في العرض، مع الأخذ بعين الاعتبار للملاحظات المثارة خلال الجلسة.
2. دعوة شركة نقل تونس إلى التقدم بمطلب للسيدة رئيسة الحكومة لاقتناء الحافلات المستعملة، وذلك طبقا للإجراءات المنصوص عليها بمنشور الوزير الأول عدد 43 لسنة 1971 المؤرخ في 21 سبتمبر 1971.
3. دعوة شركة نقل تونس لتقديم مطلب لإدراجها بقائمة المؤسسات التي تعمل في محيط تنافسي.

وبذلك أنهى المجلس أعماله ورفعت الجلسة

رئيسة الحكومة

نجلاء بودن رمضان

تونس في 10 JUIN 2022

إلى السيد وزير النقل

الموضوع: طلب النفاذ إلى المعلومة .

تحية طيبة وبعد،

بناء على الفصل 9 من القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 والمتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة يسرّنا أن نطلب منكم مدّنا بنسخة من الوثائق والمعطيات التالية:

- ملفات الختم النهائي للصفقات الخاصة موضوع الصفقات العامة التي أبرمتها وزارة النقل المتعلقة باقتناء حافلات مستعملة لفائدة الشركات الوطنية والجهوية للنقل،
- التقارير المعدّة من قبل وزارة النقل المتعلقة بتقييم نجاعة ومردودية الصفقات العامة التي أبرمتها وزارة النقل لاقتناء حافلات مستعملة لفائدة الشركات الوطنية والجهوية للنقل باعتبارها مركزية شراء.

مع الشكر

الإرشادات الخاصة بطالب المعلومة (وفق الفصل 10) :

شخص معنوي: مرصد رقابة **العنوان:** 65نهج الشام لافييت1002 تونس **الهاتف الجوال:**90575000 **الهاتف القار:**31599483 **الفاكس:** 71783099 **العنوان الالكتروني:**contact@raqabah.org	الصورة المطلوبة للنفاذ إلى المعلومة (فصل 12) : الحصول على نسخة الكترونية و/أو ورقية :نعم

مرصد رقابة
الرئيس
عماد الدائمي

الجمهورية التونسية
وزارة النقل
10 جوان 2022

الجمهورية التونسية
وزارة النقـــــل
الـــديـــوان
مكتب العلاقـــات
مـــع المـواطن
" النفاذ إلى المعلومة"

عدد الملف:2022/48

تونس في:
14 جويلية 2022

ص/1989-21-15-2022

إلـــــى
السيد رئـــيس مرصـــــــد رقـــــابة

الموضـوع: حول طلب النفاذ إلى المعلومة.
المرجـــع: مطلب تظلم مسجل تحت عدد 2022-1521-3867 بتاريخ 01 جويلية 2022.
: مطلبكم المسجل تحت عدد 15-21-3398 بتاريخ 13 جوان 2022.
المصاحيب: 03 تقارير.

وبعد، تبعا لمطلب التظلم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتعلق بمطلب نفاذ إلى المعلومة بخصوص الحصول على:

- ملفات الختم النهائي للصفقات الخاصة موضوع الصفقات العامة التي أبرمتها وزارة النقل المتعلقة بإقتناء حافلات مستعملة لفائدة الشركات الوطنية والجهوية للنقل.

- التقارير المعدة من قبل وزارة النقل المتعلقة بتقييم نجاعة ومردودية الصفقات العامة التي أبرمتها وزارة النقل لإقتناء حافلات مستعملة لفائدة الشركات الوطنية والجهوية للنقل بإعتبارها مركزية شراء.

يشرفني إعلامكم أن المصالح المختصة بوزارة النقل أفادت أنه بخصوص ملف الصفقات العامة التي أبرمتها وزارة النقل لإقتناء حافلات مستعملة لفائدة الشركات الوطنية والجهوية للنقل فقد تم إبرام الصفقات كما يلي:

* تم إقتناء 98 حافلة عادية مستعملة من المزود الفرنسي شركة RATP في صفقة تزود مباشر سنة 2014 أبرمتها الشركة الجهوية للنقل بصفاقس وتم تقييم هذه التجربة وتجدون طي هذا نسخة من تقرير تقييمي للحافلات.
* تم إقتناء 25 حافلة رفاهة مستعملة من المزود IMPEX TRANSPORT في صفقة تزود مباشر سنة 2016 أبرمتها الشركة الوطنية للنقل بين المدن وتم تقييم هذه التجربة وتجدون طي هذا نسخة من تقرير حول مردودية الحافلات المستعملة.
* تم إقتناء 300 حافلة مستعملة من المزود الفرنسي شركة RATP في صفقة تزود مباشر سنة 2015 (صفقة عامة) وتم توزيعها على شركة نقل تونس والشركات الجهوية للنقل.

الهاتف/الفاكس: 71.909.365 العنوان: 13، نهج البرجين 1073 منبلزير تونس البريد الإلكتروني: acces.information@transport.state .tn

* تم إقتناء 100 حافلة مستعملة من المزود الفرنسي شركة RATP في صفقة تزود عن طريق طلب عروض سنة 2016 (صفقة عامة) و تم توزيعها على شركة نقل تونس والشركات الجهوية للنقل.

* تم إقتناء 120 حافلة مستعملة من المزود الفرنسي شركة RATP في صفقة تزود مباشر سنة 2017 (صفقة عامة) وقد تم توزيعها على شركة نقل تونس والشركات الجهوية للنقل.

وقد تم تقييم هذه التجارب وتجدون طي هذا تقرير تقييم شركة نقل تونس حول نشاط الحافلات المستعملة وقد أثبتت جدواها من حيث المردودية الفنية والإقتصادية زيادة على أن درجة الرفاهة فيها مرتفعة ومحافظة للبيئة مع الإشارة إلى بعض الصعوبات في إستغلالها بالطرقات الوعرة أو التي تكثر فيها الحفر ومخفضات السرعة غير مطابقة للمواصفات.

أما بخصوص ملفات الختم النهائي للصفقات التي وردت ضمن طلب النفاذ إلى المعلومة فإن ذلك يرجع بالنظر للشركات المعنية التي لم تستكمل إجراءات ختم هذه الصفقات إلى حد هذا التاريخ.

والسلام

وزير النقل

ربيع المجيدي

الجمهورية التونسية
رئاسة الحكومة
-**-
الكتابة العامة للحكومة

تونس في 09 سبتمبر 2022

3572/2022

إلى

السيد رئيس هيئة النفاذ إلى المعلومة بالنيابة

الموضوع: في خصوص القضية عدد 5220(مرصد رقابة في شخص ممثله القانوني ضد رئاسة الحكومة في شخص ممثلها القانوني).

المرجع: مراسلتكم عدد ص/2437/2813 بتاريخ 03 أوت 2022.

وبعد،

تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بطلب الإدلاء بملحوظات ووثائق في خصوص القضية عدد 5220(مرصد رقابة في شخص ممثله القانوني ضد رئاسة الحكومة في شخص ممثلها القانوني) للحصول على نسخة الكترونية و/أو ورقية من الإطار القانوني الذي تم اعتماده لترأس السيدة الكاتبة العامة للحكومة مجالس وزارية تتعلق بوضعية عدد من المنشآت العمومية، أعلمكم بأن الوثائق موضوع مطلب النفاذ غير متوفرة وبالتالي لا يمكن الاستجابة إلى طلب العارض في الحصول على نسخة منها.

علما بأن الجلسة المذكورة هي جلسة فنية تقنية بحضور السادة الوزراء خصصت للتباحث حول وضعية عدد من المؤسسات ولم يترتب عليها اتخاذ قرارات.

وعليه، فإن جهة الإدارة تطلب رفض الدعوى أصلا.

والسلام

الكاتبة العامة للحكومة

سارة الحبيب